الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.11

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٥٧ و ٥٨ ومن ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما ذكرت يوم الخميس الماضي، طبقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة اليوم المرحلة الثانية من عملها: مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود بالإضافة إلى عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

وأود أن أؤكد مجددا أنه في هذه المرحلة من العمل، ستكون هناك درجة معينة من المرونة، كما في الدورات السابقة للجنة. وطبقا للقرارات التي اتخذت من أجل ترشيد عمل اللجنة الأولى، فستجمع هذه المرحلة من عمل اللجنة مناقشة مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والنظر فيها.

يذكر أعضاء الوفود أن الوثيقة A/C.1/57/CRP.2 التي تتضمن مواضيع المناقشات المواضيعية، قد عممت خلال الجلسة السابقة.

وأود بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن المكتب، وقطعا عن اللجنة أن أعرب عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا على المأساة التي حصلت.

تبدأ الآن المناقشة المواضيعية.

السيد غويريرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك في الشعور بالأسى إزاء الأحداث التي وقعت في إندونيسيا وأود أن أنقل لإندونيسيا التعازي الصادقة من الوفد البرازيلي.

يذكر أعضاء الوفود أن الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٥٥ ألف المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، المعنون ''القذائف''، طلبت إلى الأمين العام، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين ينشأ على أساس التوزيع الجغرافي العادل، إعداد تقرير عن مسألة القذائف من جميع جوانبها لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-63591 (A)

ويسعدني ويشرفني اليوم أن أعرض نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، الذي كان لي شرف وامتياز رئاسته. ويشكل تقرير الفريق، الوارد في الوثيقة A/57/229، أول جهد للأمم المتحدة لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها.

وفي تصدير الأمين العام للتقرير، أشار إلى أنه:

”ظل تراكم القذائف التسيارية وغيرها من أنواع القذائف وانتشارها وتقدمها التقني واستخدامها يسبب قلقا للمجتمع الدولي منذ وقت طويل. واستجابة لذلك، سعت الدول وراء اتخاذ مختلف التدابير المنفردة أو الثنائية أو المتعددة الأطراف. ومع ذلك، ليس ثمة قاعدة أو صك مقبول بصورة عالمية ينظم على وجه التحديد استحداث القذائف أو اختبارها أو إنتاجها أو حيازتها أو نقلها أو نشرها أو استخدامها.“

وقد أجرى الفريق عمله خلال فترة قاربت السنتين. ولم تكن قطعا مهمة يسيرة، إذ واجه الخبراء التحدي بدون فقدان الرؤية للظروف السياسية السائدة التي جرى فيها العمل، كما أخذ في اعتباره التنوع الواسع للآراء والشواغل إزاء تحليل موضوع متعدد الجوانب ومعقد وتقديم استنتاجات مفيدة. وناقش الفريق مسألة القذائف بطريقة شاملة ومتوازنة وغير تمييزية كإسهام في السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض النتائج البالغة الأهمية لعملنا. لقد اتفق جميع الخبراء على أن للمسائل المتصلة بالقذائف تأثيرا جادا على السلام والأمن الدوليين. وهناك شواغل قائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتصل هذه الشواغل، ضمن جملة أمور، بزيادة أعداد القذائف ومداها وتقدمها التكنولوجي وانتشارها الجغرافي، فضلا عن قدرتها على حمل وإطلاق أسلحة التدمير الشامل، خاصة الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية.

وهناك مسائل تتصل بالقذائف الدفاعية والآثار الاستراتيجية المترتبة عليها، وبأوجه التشابه الضمنية بين تكنولوجيات مركبات الإطلاق الفضائية وتطبيقاتها السلمية وتلك التكنولوجيات اللازمة لاستخدام القذائف التسيارية في الأغراض العسكرية. ونظر الفريق أيضا في الدور المستمر للقذائف في المذاهب العسكرية، بالإضافة إلى دور ونطاق تدابير بناء الثقة.

وحدد الفريق في مناقشاته تدابير متنوعة للتعامل مع القذائف. ورغم أن المعاهدات والاتفاقات السابقة والحالية تتضمن أحكاما محددة بشأن أنواع أو جوانب معينة من القذائف، وأن بعض الدول اتخذت تدابير منفردة تتعلق بالقذائف، يخلص الخبراء إلى أنه لا توجد حاليا أي قاعدة أو معاهدة أو اتفاق عالمي ينظم على وجه التحديد استحداث القذائف أو اختبارها أو إنتاجها أو حيازتها أو نقلها أو نشرها أو استخدامها. وإذ أخذ الفريق بالاعتبار الشواغل المتنوعة التي حددها، وجد من الضروري بذل جهود دولية مستمرة لمعالجة القذائف لصالح السلام والأمن الدوليين.

ولاحظ الفريق دور الأمم المتحدة في ميدان القذائف كما لاحظ الفريق النُهج المتعددة التي يتم تبنيها حاليا لمعالجة مسألة القذائف داخل الأمم المتحدة وخارجها. ولم يتسن للفريق، مع ذلك، أن يحدد أي نهج معين للعمل أو مجموعة من الإجراءات بشأن مسألة القذائف. واتفق الفريق على الحاجة إلى مواصلة استكشاف المسائل التي حددها في التقرير وكل النُهج التي تم تبنيها على الصعد الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الجوانب والمتعددة الأطراف.

ورغم أن نتائج الدراسة تبدو متواضعة، أود أن أشدد على أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين هو نتيجة توافق في الآراء تم التوصل إليه بمشقة بشأن مسألة بالغة التعقيد سياسيا وتقنيا على حد سواء. ويعكس التقرير بطريقة متوازنة المنظورات المختلفة بشأن مسألة القذائف. ويوفر أداة مفيدة لعمل الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة في المستقبل. وأقدم التقرير إليكم للنظر فيه.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أحر التقدير للخبراء الذين شاركوا في هذا العمل، وهم الذين، بمرونتهم واستعدادهم للتوافق، جعلوا هذا التقرير ممكنا. كما أود أن أعرب عن شكر خاص لإدارة نزع السلاح، خصوصا لوكيل الأمين العام السيد جايانثا دانايالا والسيد فاليري مانتيلز، الذي عمل أمينا عاما للفريق. وأود أيضا أن أشكر كلا المستشارين السيد كريستوف كارل من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيد واهيغورو بال سيدو، من أكاديمية السلام الدولية على مساعدتهما ودعمهما القيمين لعمل الفريق.

السيد سميث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تدور هذه المناقشة حول الأسلحة النووية. ومع ذلك فمن المستحيل على أي ممثل أسترالي ألا يستشعر اليوم الحدث الرهيب الذي وقع في بالي في عطلة نهاية الأسبوع. فما حدث يذكرنا جميعا، وخاصة هنا في نيويورك، بأنه بعد ١٢ شهرا من الهجوم الكاسح على مركز التجارة العالمي لم تعد أسلحة الدمار الشامل هي التحدي الأمني الوحيد الذي نواجهه مجتمعين. فالإرهاب يزهق أرواح مجموعات أصغر مما تزهقه أسلحة الدمار الشامل ولكنه يزهقها بالعشوائية نفسها، ولن يغلبه إلا التصميم المشترك والغرض المشترك والعمل المشترك. وإنني أقدم التعازي من خلال الوفد الممثل لإندونيسيا، إلى حكومة وشعب بلده وإلى أسر الضحايا جميعا المنتمين إلى بلدان مختلفة ممثلة في هذه القاعة، ومن بينها بلدي.

ويظل انتشار الأسلحة النووية واحدا من أشد التحديات خطورة أمام السلم والأمن العالميين. وباعتبار استراليا دولة غير حائزة للأسلحة النووية فهي لهذا السبب تلتزم التزاما شديدا بالجهود الرامية إلى وقف انتشار هذه الأسلحة والعمل صوب تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية. ويعد التقيد بالإطار القائم لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وتعزيز هذا الإطار عنصرا أساسيا في هذه العملية.

وقد رحبت أستراليا بالالتزامات التي قطعت في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ والنتائج البناءة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٥. كذلك نرحب بالتأييد القوي الذي نالته مشاريع القرارات التي طرحت في العام الماضي في اللجنة الأولى والتي أعادت تأكيد مركزية المعاهدة في عملية نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. فقد كان هذا إشارة واضحة إلى التزام المجتمع الدولي الذي لا يهتز بالمعاهدة وبالتدابير العملية المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

ونحن نرحب بانضمامنا إلى مقدمي مشروع قرار اليابان (A/C.1.57/L.42) بشأن الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ويسرنا الانضمام إلى مقدميه. ونرحب ترحيبا خاصا بالفقرات الواردة في مشروع القرار والمعبرة عن نتائج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ والتي تؤكد أهمية تنفيذها بالكامل. ونرجو أن ينال مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع تأييدا واسعا بين المجموعات ومنها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتجزم أستراليا بأن الهدف من نزع الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلسلة من الخطوات المتوازنة والإضافية والتعزيزية. وفي ذلك الصدد، فدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والبدء بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، أمران بالغا الأهمية.

وعلى هذا فأستراليا تؤيد بشدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعمل بنشاط في برنامج حالي لتأمين المزيد من التوقيعات والتصديقات عليها. وأسترعي الاهتمام في ذلك الصدد إلى الإعلان المشترك الذي أطلقته أستراليا وهولندا واليابان في الشهر المنصرم في نيويورك دعما للمعاهدة. فالإعلان يشجع التأييد الحالي لتطوير آلية التحقق من تنفيذ المعاهدة والتقيد بها ويحدد خطة عمل للتعجيل ببدء نفاذها ونحن نشجع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين على الانضمام إلى مقدمي الإعلان قبل تقديمه إلى الأمين العام.

وفي حين لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ فهي قد قدمت بالفعل إسهاما قويا في عدم الانتشار ونزع السلاح. وتأتي هذه المعاهدة التي وقعت عليها ١٦٦ دولة وصدقت عليها ٩٤ دولة تعبيرا واضحا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وترحب أستراليا بأن تكون ضمن المؤيدين، مع نيوزيلندا، لمشروع قرار المكسيك (A/C.1/57/L.4) بشأن المعاهدة ويسرها ذلك. ونرجو أن ينال مشروع القرار تأييدا واسعا.

ولطالما اعتبر المجتمع الدولي المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واحدة من الخطوات الأكثر إلحاحا التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها في سبيل نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، فرغم تكرار تأييد جميع الدول الحاضرة هنا لم تبدأ بعد المفاوضات بشأن اتفاقية من هذا القبيل. ولذا فأستراليا ترحب بتقديم كندا مشروع القرار بشأن معاهدة وقف الإنتاج (A/C.1/57/L.44) تعبيرا عن عزم المجتمع الدولي على العمل معا لإبرام معاهدة متعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وأملنا وطيد في أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

وتتوقع أستراليا أن تنضم وفود أخرى أثناء عمل اللجنة الأولى، لتأييد مشاريع القرارات التي تسهم إسهاما مفيدا وعمليا في جهودنا الجماعية الرامية إلى نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

السيد مارك غينيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشارك الذي أعربوا عن تعازيهم وغضبهم صباح هذا اليوم إزاء الحدث المرعب الذي وقع في عطلة نهاية الأسبوع في بالي، بإندونيسيا. فإلى زملائي الإندونيسيين والأستراليين وإلى ممثلي الدول الأخرى التي قتل مواطنوها أو أصيبوا، وإلى أسر الضحايا، أتقدم بأعمق مواساة حكومتي. فهذا الحدث الأليم يذكرنا مرة أخرى بضرورة أن تعمل جميع الدول المحبة للسلام، بلا هوادة وبشكل تعاوني على اقتلاع جذور شبكات الإرهاب التي تهددنا جميعا.

وأنتقل الآن إلى موضوع مناقشة اليوم وهو: الأسلحة النووية. فلقد اشتركت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تقديم مشروع القرار A/C.1/57/L.23 ”التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد“.

ولقد وقّع بلدانا في موسكو، بتاريخ ٢٤ أيار/مايو من هذا العام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (معاهدة موسكو) مع إعلان مشترك مصاحب لها. ونرى أن هذين الصكين إيجابيان وإنجازان هامان في علاقتنا الثنائية وتطوران رئيسيان في تخفيض الأسلحة النووية. كما أننا نرى

أن التخفيضات الاستراتيجية التي تعهدت بها الولايات المتحدة وروسيا في معاهدة موسكو تعزز التزام دولتينا بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذا أخذنا معاهدة موسكو والإعلان المشترك معا، فهما يبرزان علاقتنا الثنائية القوية والإطار الاستراتيجي الجديد وتصميمنا المتبادل على العمل في سبيل عالم سلمي. وهما يمثلان اتجاها جديدا إيجابيا لتعاوننا المتبادل ولتعزيز الأمن الدولي.

إن مشروع القرار A/C.1/57/L.23 يسلم بأن التحديات والتهديدات العالمية الجديدة تتطلب أساسا نوعيا جديدا لإقامة علاقات استراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الأمن المتبادل والثقة والانفتاح والتعاون والقدرة على التنبؤ بذلك. كما أنه يسلم بعزمنا المشترك على العمل معا ومع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، لتعزيز الأمن والرفاه الاقتصادي وإقامة عالم سلمي ومزدهر وحر. ومن أمثلة ذلك الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف مشروع القرار A/C.1/57/L.23 الذي يبرز نتائج مؤتمر قمة كانانسكيس لمجموعة الثمانية الذي أطلق فيه القادة شراكة عالمية لدعم مشاريع محددة للتصدي لقضايا عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب وقضايا الأمان النووي.

وتعتقد الولايات المتحدة أن تخفيض الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الذي اتفقنا عليه مع روسيا، والتوجه الجديد في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وتصميمنا المتبادل على السعي إلى تحقيق الأهداف التي نعتز بها جميعا، أمور تستحق مباركة المجتمع الدولي. ونأمل أن يكون بالإمكان اعتماد مشروع القرار A/C.1/57/L.23 بدون تصويت.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص مواساتنا لوفد إندونيسيا ووفود البلدان الأخرى التي تكبدت خسائر بشرية في الأحداث المأساوية التي وقعت في بالي مؤخرا.

يقدم الاتحاد الروسي، ومعه الولايات المتحدة الأمريكية، إلى اللجنة الأولى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.23، المعنون ''التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد'' للنظر فيه. والمعاهدة المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة في مؤتمر قمة موسكو في أيار/مايو من هذا العام بشأن تخفيض القدرات الهجومية الاستراتيجية تؤكد التزامنا باستمرار مسيرة خفض الأسلحة النووية. وتحدد تلك الوثيقة الاتفاقات المعنية بالتخفيض المتبادل، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لعدد إجمالي الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية إلى مستوى متفق عليه لا يتجاوز ١ ٧٠٠ إلى ٢ ٢٠٠ وحدة لكل طرف من الطرفين. وبعبارة أخرى، تدعو المعاهدة إلى تخفيض الأسلحة إلى مستويات تقارب ثلاثة أضعاف ما دون المستويات المحددة في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت – ١).

وفي الغالب أن السبب في إمكانية التوصل إلى معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية هو العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة، والمجسدة في الإعلان المشترك المعتمد في موسكو في أيار/مايو. ففي ذلك الإعلان، لم تعرب روسيا والولايات المتحدة عن عزمهما بناء شراكات قائمة على مبادئ الأمن المتبادل والثقة والانفتاح والتعاون والقدرة على التنبؤ فحسب، بل أعادتا أيضا التأكيد على تصميمهما على العمل سويا مع دول أخرى ومع منظمات دولية لتعزيز السلم والأمن الاستراتيجيين. ويتجلى ذلك أيضا في مشروع القرار الذي نقدمه.

وعلى ضوء العلاقة الموضوعية بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، اتفق الطرفان في الإعلان المشترك على تنفيذ عدد من الإجراءات الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز الشفافية في مجال الدفاع المضاد للقذائف. ولقد بدأ الحوار بالفعل بشأن تلك القضايا، مرتبطا بتعزيز لاحق للأمن الاستراتيجي العالمي، في الفريق الاستشاري للأمن الاستراتيجي بين وزارات الخارجية والدفاع في روسيا والولايات المتحدة.

وفي اجتماعهما الأول، الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر من هذا العام في واشنطن، نظر الطرفان في مسألة تنفيذ اتفاقات أيار/مايو، ووضعا، بصفة خاصة، إطارا لتعزيز فعاليتها. وفي هذا الصدد، سيعتمد الفريق الاستشاري على أفرقة عاملة من الخبراء في مجالات مواضيعية مثل الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والدفاع المضاد للقذائف، وعدم الانتشار. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن ستارت - ١ ستظل في حيز النفاذ، ويمكن تمديدها بموافقة الطرفين، مما يعني أن القدرات الاستراتيجية الهجومية لروسيا والولايات المتحدة ستخضع لتحديدات مزدوجة ومكملة لبعضها بشكل متبادل في إطار كلتا المعاهدتين. وتعتزم روسيا المصادقة على المعاهدة الجديدة بحلول نهاية هذا العام.

وستؤدي معاهدة تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية دورا هاما في تعزيز منظومة المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وستشكل أيضا إسهاما هاما من روسيا والولايات المتحدة في تعزيز نظام عدم الانتشار، من خلال تنفيذ الالتزامات في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما يكتسي أيضا أهمية دولية لاشك فيها هو الالتزام المعلن من روسيا والولايات المتحدة، في الإعلان المشترك، بالعمل بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف معا، لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، خاصة في إطار مكافحة الإرهاب.

وكما يدعو إليه مشروع القرار، لا بد أن نوحد جهود المجتمع الدولي بأسره، على أساس مبادئ عدم الانتشار المعترف بها بشكل عام — بما في ذلك المبادئ التي اتفق عليها زعماء مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة كناناسكيس، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ — لتحقيق الهدف الحالي الخاص بمنع الإرهابيين من حيازة أو استحداث أسلحة أو قذائف أو مكونات ذات صلة أو معدات أو تكنولوجيات نووية أو كيميائية أو إشعاعية أو بيولوجية. وتستهدف تلك المبادئ تكثيف الحرب على الإرهاب وتعزيز الأمن الدولي، وهي لا تشكل على الإطلاق عائقا أمام التنمية الاجتماعية — الاقتصادية للدول.

ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع الدول المشاركة في أعمال اللجنة الأولى التي رحبت في بياناتها بإبرام معاهدة موسكو بين روسيا والولايات المتحدة. وأناشد جميع الأعضاء تأييد مشروع القرار المقدم من روسيا والولايات المتحدة لتنظر فيه اللجنة، ”التخفيضات الثنائية في الأسلحة النووية الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي الجديد“. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار ذلك بتوافق الآراء.

السيدة فايي بريبيرا (البرازيل) (تكلمت بالأسبانية): باسم البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأورغواي وبوليفيا وشيلي — الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والمنتسبة إليها — أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الجودة الكبيرة لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الحالية، وأن أعرب عن تقديرنا للتعاون الذي يقدمه أعضاء المكتب حتى الآن.

إن نظرنا في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو موضع ترحيب من المجموعة الموسعة لأعضاء

السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي كانت أول منطقة دون إقليمية منظمة تصبح رسميا طرفا في تلك المعاهدة الهامة. ويدل ذلك على الالتزام التاريخي لبلداننا بتحسين الآليات والصكوك في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبصفة خاصة، أود أن أسجل أن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في دورتها العادية الـ ٣٢، التي عُقدت في ٤ حزيران/يونيه هذا العام، اتخذت قرارها ١٨٧٦، الذي حث دول المنطقة التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة — خاصة البلدان التي ترد أسماؤها في المرفق ٢ الملحق بها — على أن تفعل ذلك، حسبما يكون مناسبا، حتى يمكن بدء نفاذ المعاهدة في أسرع وقت ممكن. ولقد أحرزنا بالفعل تقدما كبيرا في هذا الصدد من خلال القرارات المتخذة في المؤتمر الثاني لتسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، برئاسة المكسيك، ومن خلال الجهود المتضافرة للمكسيك ودول أخرى في الفترة التي تلت ذلك المؤتمر.

إن المجتمع الدولي يواجه واقعا متغيرا ومليئا بالتحديات. ولقد بدأنا هذا العام العملية التي ستفضي إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن يفضي المؤتمر إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال إجراءات ملموسة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار.

وليس ثمة شك في إننا نشعر بالقلق لاحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. ولكننا لا نعتقد أن إجراءات مكافحة هذه التهديدات يمكن أن تبرر بأي حال من الأحوال احتفاظ الحائزين لهذه الأسلحة بها إلى أجل غير مسمى، أو أي خطوات أخرى يمكن أن تفضي إلى إثارة الشكوك فيما يتعلق بالإنفاذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار.

وقد شهدنا مع القلق التوترات الأخيرة في جنوب آسيا بين دولتين تقومان بتشغيل منشآت نووية لا تخضع للضمانات. وهذا يؤكد اعتقادنا بوجوب تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على وجه السرعة. ولا بد أن يفضي التنفيذ الفعال لتلك المعاهدة إلى التزام ثابت ومحدد وقاطع من جانب الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصادق عليها بعد بأن تفعل ذلك وهو ما يفضي بنا، بالتالي، إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويجب أن تفصح تلك البلدان بوضوح تام عن نواياها إزاء المعاهدة. ويجب أن يقترن وضع نظام الرصد الدولي بإمكانية أن تصبح معاهدة عدم الانتشار حقيقة واقعة تماما. ويجب ألا نتعجل تشغيل نظام الرصد على أساس اعتبارات فنية لا تأخذ في الاعتبار الطابع العالمي وغير التمييزي للمعاهدة التي ينبثق عنها ذلك النظام.

وختاما، أود أن أقول إن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، إذ تبدي استعدادها لتشجيع زيادة الانضمام الدولي إلى معاهدة عدم الانتشار، فإنها تؤيد بكل قوة الإبقاء على الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هنغاريا، رئيس مؤتمر نزع السلاح، لعرض تقرير المؤتمر.

السيد زابو (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم إليكم بأحر التهانئ على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا للجنة متمنيا لكم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

أتكلم بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لكي أتولى عرض تقرير المؤتمر (A/57/27) عن دورته لعام ٢٠٠٢، ومشروع القرار ذي الصلة الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.13. إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، له دور رئيسي في

التصدي للتحديات القائمة والجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. والهجمات الإرهابية التي وقعت ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي تبين أن العالم يواجه تهديدا نوعيا جديدا ينطوي على عواقب وخيمة في مجالات مثل عدم الانتشار النووي، والسلامة، والأمن. وقد جعلت تلك الهجمات المجتمع الدولي يدرك الحاجة إلى استكشاف إجراءات جديدة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تكون تلك الهجمات المأساوية حافزا للمؤتمر على استئناف أعماله الموضوعية بإحساس متجدد بالطابع الملح لأعمال المؤتمر.

لقد شهدت دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢ محاولات قيِّمة للتوفيق بين المواقف المتباينة القائمة بشأن مسائل أساسية تتعلق بجدول أعمال نزع السلاح بغية التغلب على الجمود الذي لا يزال يشل أعمال المؤتمر. وقد أجريت مشاورات مكثفة في عام ٢٠٠٢ من جانب الرؤساء المتعاقبين للمؤتمر بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل. وقدمت مجموعة من رؤساء المؤتمر السابقين – السفراء دمبري، لينت، رييس رودريغس، سالاندر، فيغا – إلى المؤتمر اقتراحا مشتركا بشأن برنامج عمل شامل. وتأخذ هذه المبادرة التقدمية المشتركة في الاعتبار المقترحات التي طرحت سابقا، ولا سيما اقتراح أموريم، إلى جانب الآراء المختلفة للدول الأعضاء في المؤتمر. وقد حظي هذا الاقتراح الواعد الذي لا مثيل له بتقدير عدد كبير من الوفود، وسيتواصل استكشافه خلال الاستعدادات لدورة عام ٢٠٠٣.

وقد بيَّن المؤتمر أيضا قدرته على مواجهة التحديات الجديدة بتناوله مجددا لمسألة الأسلحة الإشعاعية من خلال عدد من المشاورات المفتوحة باب العضوية. وقرر المؤتمر أيضا تعيين منسقين خاصين بشأن استعراض جدول أعماله، وتوسيع عضويته، وتحسين أدائه وزيادة فعاليته. وإذ نتفق على أن الأولوية ينبغي أن تعطى لمواصلة الأعمال الموضوعية، فقد أوصى المؤتمر بتعيين منسقين خاصين بشأن المسائل الإجرائية ذات الصلة، عند الاقتضاء، خلال دورة عام ٢٠٠٣.

وبغية إحراز تقدم جوهري خلال دورة عام ٢٠٠٣، فقد طلب المؤتمر مني، ومن رئيسه المقبل أيضا، إجراء المشاورات المناسبة خلال فترة ما بين الدورات، وتقديم توصيات، تراعي جميع المقترحات والآراء المطروحة حاليا والمناقشات التي أجريت خلال دورة عام ٢٠٠٢، وتُقر بدعم المؤتمر لاقتراح أموريم.

وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أننا لن ندخر جهدا من أجل الخروج باقتراح لإنهاء الجمود الذي أصاب المؤتمر. ورغم هذه الجهود والمبادرات الجديدة، لم يستطع المؤتمر، مع ذلك، أن يوافق على برنامج عمل. وثمة شعور عام بأن الإرادة السياسية، وخاصة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية، تظل أساسية لاستئناف الأنشطة الموضوعية.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.13 يتبع، بشكل عام، النمط والمضمون المعتادين للقرارات المتخذة بشأن الموضوع في دورات سابقة للجمعية العامة. ومع ذلك، فإنه يسعى إلى إدماج الإنجازات الرئيسية للمؤتمر خلال دورته عام ٢٠٠٢، كما أشرت سابقا. وقد ذكرت هذه التطورات، التي سجلت في تقرير المؤتمر، بكل أمانة في نص مشروع القرار، وخاصة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥، الذي حظي بتأييد الدول الأعضاء في المؤتمر، بعد مناقشات موسعة ومكثفة.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، رغم جموده الحالي، لا يزال يضطلع بدور هام في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ومشروع القرار هذا،

إذا اعتمد، سيوفر، بلا شك، حافزا لبدء العمل الموضوعي للمؤتمر. وعليه، فإنني أوصي بأن يعتمد مشروع القرار A/C.1/57/L.13 بتوافق الآراء.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازينا لوفد إندونيسيا فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي المهلك الذي وقع في بالي خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونعرب عن التعازي أيضا للوفود الأخرى التي راح بعض رعاياها ضحية ذلك العمل الإرهابي الخسيس.

لقد طلبتُ الكلمة لكي أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.40، المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“، وذلك بالنيابة عن وفود الأردن، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، بروني دار السلام، بنغلاديش، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زامبيا، سري لانكا، السودان، فيجي، فييت نام، كوبا، كولومبيا، ماليزيا، مصر، ميانمار، ووفد بلادي. إن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية هو التزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويُلزم الميثاق الدول الأعضاء بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويشمل هذا الالتزام عدم استخدام أي أسلحة أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك الأسلحة النووية. وبالفعل، تأكدت هذه الحقيقة بقرار الجمعية العامة الذي اتخذته في أول دورة لها، والذي اعتبر استخدام الأسلحة النووية عملا خارجا عن القانون.

لقد طرحت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية طلب ضمانات أمنية في الستينات من القرن الماضي. وتبلور ذلك الطلب في عام ١٩٦٨، أثناء المرحلة الختامية من المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واعتبرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) غير كافية إلى حد كبير.

وفي أول دورة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام صك دولي من شأنه أن يوفر ضمانات أمنية سلبية ملزمة وذات مصداقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. غير أن الإعلانات الصادرة عن أربع من خمس دول حائزة للأسلحة النووية في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وبعد ذلك في مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي ترد في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، اعتبرتها أيضا معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، غير كافية ومحدودة وجزئية.

وبنهاية الحرب الباردة، كان هناك توقع عام بأن يصبح من اليسير للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمدد الضمانات الأمنية النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والمؤسف، أن الحالة، بدلا من أن تصبح أيسر، أصبحت أكثر تعقيدا، للأسباب التالية:

أولا، بعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، افترضت معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية أن لها حقا دائما في الإبقاء على الأسلحة النووية.

وثانيا، الالتزام المتضمن في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنزع السلاح النووي الكامل ظل مفتوحا، حتى بعد مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو المؤتمر الذي طالب بالقضاء على الأسلحة النووية.

وثالثا، اقترحت نظريات جديدة باحتمال استخدام الأسلحة النووية، على النقيض من قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، تنطوي مثلا، على استخدام

أسلحة نووية ضد استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية أو التهديد باستخدامها.

ورابعا، تنصلت الآن إحدى الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية من مبدأ ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية بعد ما كانت قد التزمت به سابقا، واتخذت موقف أن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية.

وأخيرا، ظهرت دولتان إضافيتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية على الساحة العالمية، وهناك دولة أخرى يُفترض أنها حائزة للأسلحة النووية ما زال الغموض يلف مركزها والتزاماتها.

وفي ظل هذه الظروف، يتصف تقديم ضمانات أمنية سلبية ذات مصداقية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بقدر أكبر من الإلحاح. ومقدمو مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.1/57/L.40 ينشدون التأكيد على هذا الشعور بالإلحاح والعمل بمقتضاه.

ومشروع القرار يشبه مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورات سابقة. فهو يؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية. ويلاحظ مع الارتياح عدم وجود اعتراض من حيث المبدأ على فكرة وضع اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع. ويناشد جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تعمل من أجل التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق، ويوصي بتكريس المزيد من الجهود المكثفة للسعي إلى وضع نهج مشترك وصيغة مشتركة بشأن هذه القضية.

وأخيرا، يوصي مشروع القرار بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح بنشاط مفاوضاته المكثفة بغية التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

ويعتقد مقدمو مشروع القرار بأن التوصل إلى ترتيبات فعالة بشأن الضمانات الأمنية السلبية يمكن أن يشكل تدبيرا رئيسيا لبناء الثقة في الحالة الدولية المتوترة الراهنة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وفيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وثانيا، يمكنه أن يُسهم في تخفيض الخطر النووي. وتخفيف حدة التهديدات الناجمة عن المذاهب الجديدة بشأن الاستخدام النووي وتيسير المفاوضات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ولذلك يحث وفدي كما يحث مقدمو مشروع القرار A/C.1/57/L.40 على اعتماده بأكبر أغلبية ممكنة.

السيد وستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن مشاعرنا القلبية وتعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا، فضلا عن الأسر والأصدقاء في بلدان كثيرة – بما فيها كندا – لضحايا العمل الإرهابي المروع الذي وقع في بالي في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. الجناة الذين قاموا بهذا العمل لا يرهبوننا، بل يوحدوننا أكثر، بعزم جديد على إخضاعهم.

إن الأعمال الإرهابية التي سبق أن شهدها هذا البلد، في ١١ أيلول/سبتمبر، أي قبل سنة، أظهرت بصورة حية ضعفنا إزاء الأشخاص الذين هم على استعداد لاستخدام التكنولوجيا العصرية في قتل الجماهير. وتصدت لجنتنا وهيئات دولية أخرى لها بعزم جديد لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولمواجهة الأخطار المهلكة التي تشكلها المخزونات من المواد الحساسة، ولتعزيز تعددية الأطراف التي هي في صميم إجراءات عدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واستجابت مجموعة الثمانية، التي تترأسها كندا في الوقت الحاضر، باستهلال شراكة عالمية في حزيران/يونيه ضد

انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ومن الأهمية بقدر متساو الاعتماد العالمي للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها البروتوكول الاختياري، وتعزيز اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية.

وفي ظل الكلام الكثير الذي صدر مؤخرا بشأن أسلحة الدمار الشامل بصفتها فئة منفردة، نحتاج دائما إلى أن نتذكر بأن الأسلحة النووية تُشكل فئة بذاتها: عشوائية كلية ومهلكة على نحو غير معقول. وما زالت كندا تلتزم التزاما صارما بالوعد الذي يتضمنه صميم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتسليمها بأن عدم الانتشار وإحراز تقدم موثوق في ميدان نزع السلاح مسألتان مترابطتان بصورة جوهرية.

ولقد ظهر هذا الترابط بوضوح في خطة العمل المؤلفة من ١٣ خطوة التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. لهذا، تؤكد كندا على مطلب تقديم التقارير الموجز في الخطوة الثانية عشرة من تلك الخطة بوصف ذلك تدبيرا رئيسيا لضمان الشفافية وتعزيز المساءلة اللتين استند إليهما تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. ولأجل هذا نُرحب بالتخفيضات التي نصت عليها معاهدة موسكو في الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة كدليل على إخلاص الولايات المتحدة وروسيا للمادة السادسة، وهو أيضا سبب ارتياحنا للمشاركة في تقديم مشروع القرار عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي قدمته المكسيك وشاركت في تقديمه استراليا ونيوزيلندا.

وهو أيضا السبب الذي من أجله أُعرب عن ارتياحي في هذا الصباح لقيامي رسميا بعرض مشروع القرار A/C.1/57/L.44، المعنون ”مقرر مؤتمر نزع السلاح (CD/1547) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، ويقضي بأن تنشأ في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون ”وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي“، لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“.

إن مشروع القرار هذا مطابق للقرار ٥٦/٢٤ ياء الذي اتخذته هذه اللجنة والجمعية العامة بدون تصويت في العام الماضي.

إننا جميعا نُدرك التاريخ الطويل لهذا الاقتراح، كما نُدرك حقيقة أنه ما زال أمامنا مفاوضات معقدة. ومشروع القرار إجرائي في جوهره ويرتكز بقوة على توقعات المجتمع الدولي وواقعه الحالي. وهو يُعرب عن تصميمنا على أنه قد يمكننا جميعا أن نبرم معاهدة متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير الأخرى. وهذه المعاهدة ذات أهمية أساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويحدونا أمل وطيد في أن يُعتمد مشروع القرار هذا بدون تعديل وبدون تصويت.

ويقدم مشروع القرار هذا بالفعل عدد كبير من البلدان المنتمية إلى كل مناطق العالم. وما زلنا نرحب بكل الذين يودون الانضمام إلينا في الإعراب عن هذا الاهتمام الأمني الأساسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة البرازيل كي تتولى عرض مشروع القرار A/C.1/57/L.34.

السيدة فاي بيريرا (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): يُشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/57/L.34 المعنون: ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“، بالنيابة عن مقدميه وهم البلدان التالية:

الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بروني دار السلام، بنما، بوركينا فاسو، بوليفيا، بيرو، تايلند، تونغا، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، ساموا، سنغافورة، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فترويلا، فيجي، فييت نام، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، ليبريا، مدغشقر، مصر، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ناورو، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، وأود أيضا أن أشير إلى أنه منذ تقديم مشروع القرار A/C.1/57/L.34 قررت بلدان أخرى الانضمام إلى مقدميه. وأود أن أوضح أن أغلبية تلك البلدان أعضاء في المناطق الأربع الخالية حاليا من الأسلحة النووية.

هذه هي السنة السابعة على التوالي التي يقدم فيها مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة للنظر فيه في اللجنة الأولى. ومرة أخرى، تتشرف البرازيل بانضمام نيوزيلندا إليها في المبادرة بتقديم مشروع قرار حصلت صيغته التي قدمت في العام الماضي على ١٤٨ صوتا مؤيدا. وجاء الاعتماد بتلك الأغلبية الساحقة متسقا مع النمط الذي اتسم به اعتماد مثل هذه النصوص منذ عام ١٩٩٦. ونُعرب عن أملنا في أن يحظى مشروع القرار A/C.1/57/L.34 بتأييد واسع النطاق أيضا. ويتضمن مشروع قرار هذا العام بعض التغييرات عن القرار ٥٦/٢٤ زاي. فإلى جانب التحديث المطلوب، يشير مشروع القرار إلى تطورين هامين بشكل خاص. أولهما، أنه يُرحب القرار الذي اتخذته كوبا بالتصديق على معاهدة تلاتيلولكو التي ستحقق إنشاء المنطقة المأهولة الأولى في العالم التي أعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية، تشمل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وثانيهما أنه يُرحب بتصديق مملكة تونغا على معاهدة راروتونغا، وبذلك تستكمل قائمة الأطراف الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ الخالي من الأسلحة النووية. وهاتان خطوتان هامتان في تقدمنا صوب تحقيق إخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية، ونثني عليهما بحرارة.

إن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في بعض الأقاليم الأخرى يمثل أحد أهم التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح النووي. ويجري حاليا بشكل تدريجي نبذ الخيار النووي في بقاع شتى من العالم. وبما أن بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية هو تطلع تتوق إليه شعوبنا، فإن هدف القضاء على الأسلحة النووية يتعزز بتوسيع نطاق الحيز الجغرافي الذي تحظر فيه هذه الأسلحة وذلك من خلال إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وتُسهم المعاهدات الإقليمية، إذا ما أخذت مع معاهدة أنتاركتيكا، في جعل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة شمال خط الاستواء التي تنطبق عليها هذه المعاهدات منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد اختارت الدول الأطراف في تلك المعاهدات، بالتشاور الوثيق مع جيرانها، أن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وقبلت التزامات صارمة للتحقق في هذا الشأن. وتستهدف مبادرتنا الحصول على اعتراف من الجمعية العامة للسنة السابعة على التوالي بالنشوء التدريجي لمناطق خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وينبغي اعتبار مثل هذا الاعتراف تأكيدا على التزام المجتمع الدولي بعدم الانتشار ونزع السلاح. ونود أن نكرر التأكيد على أن مشروع قرارنا هذا – كما هو الحال في السنوات السابقة – لا يُنشئ التزامات قانونية جديدة، كما أنه لا يتناقض مع أي معيار من معايير القانون الدولي المنطبقة على الملاحة كالمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونناشد الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تتجه نحو التصديق على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها. إن فكرة جعل معظم العالم

خاليا من الأسلحة النووية هي فكرة سديدة تضيف زخما إلى عملية نزع السلاح النووي. وتعزز نظام عدم الانتشار النووي.

ونود أن نُسجل تقديرنا لكل الدول التي صوتت تأييدا للقرار ٥٦/٢٤ زاي في العام الماضي. ونتوقع أن يحظى النص المقدم هذا العام أيضا بالتأييد الذي يستحقه من كل الدول الملتزمة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند كي يعرض مشروع القرار A/C.1/57/L.51.

السيد سود (الهند) (تكلم بالانكليزية): يُشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية'' الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.51 في إطار البند ٦٧ (د) من جدول الأعمال. ويقدم مشروع القرار هذا البلدان التالية: الأردن، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبروني دار السلام، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتوفالو، وجزر مارشال، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، والسودان، وغيانا، وفيجي، وفييت نام، وكوبا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، وموريشيوس، وناميبيا، وناور، ونيبال، وهايتي، والهند.

يُشدد مشروع القرار على الحاجة إلى مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان وإلى اتخاذ تدابير معينة للقضاء على تلك التهديدات. إن شبح التهديدات النووية، من دول أو جماعات، لا يمكن القضاء عليه ما دامت هذه الأسلحة لم يتم القضاء عليها بالكامل. كما أن الأمن الذي نستحقه نحن والأجيال المقبلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية.

ومما يبعث على القلق العميق أن الأسلحة النووية ما زالت تعتبر أداة مشروعة للقوة لدى بعض البلدان التي تدعي أن لها الحق في امتلاكها إلى الأبد. وقد أعيد إقرار وتأكيد شرعية المذاهب التي تخول البدء باستخدامها. وهناك من يحتفظون لأنفسهم بالحق في استخدام الأسلحة النووية للرد على تهديدات غير نووية أو تهديدات من أسلحة دمار شامل أخرى.

ولا بد من التصدي على جميع المستويات لهذا الخطر الذي يُهدد البشرية. وعلى مستوى الالتزام السياسي الذي تدعمه الاتفاقات واجبة التنفيذ قانونا، ينبغي أن تتمثل المذاهب النووية في التوجه صوب عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وصوب عدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ومن شأن ذلك أن يكون بداية جيدة في عملية نزع المشروعية عن الأسلحة النووية.

ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يشارك بنشاط في عملية تدريجية صوب إبرام صك ملزم قانونا يمنع استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية. وينبغي ألا يترك مجال لتبرير استعمال الأسلحة النووية.

ويكرر مشروع القرار التأكيد، مثلما حدث في سنوات سابقة، على أن ''استعمال الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر يتهدد بقاء البشرية''. وهو يشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها عام ١٩٩٦ بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتعارض مع قواعد القانون الدولي التي تنطبق على الصراعات المسلحة، وأنه من شأنه اتفاق متعدد الأطراف لمنع استعمال الأسلحة النووية أن يعزز الأمن الدولي ويسهم في تهيئة مناخ ملائم لمفاوضات تؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية. وقد أعلنت المحكمة أيضا الحاجة إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح في

جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وبتطبيق القانون الإنساني الدولي على استعمال الأسلحة النووية، وضعت المحكمة الأساس القانوني لهذا الصك.

ونظل ملتزمين بتحقيق هدف نزع السلاح النووي الشامل، وفي هذا السياق يعرض وفدي على هذه اللجنة، مثلما ظل يفعل منذ عام ١٩٨٢، مشروع قرار يدعو إلى التفاوض لإبرام اتفاقية ''تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف''.

ويطلب مشروع القرار إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ بإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونعتقد، مثلما يعتقد المقدمون الآخرون لمشروع القرار هذا، أنه سيحصل على أكبر دعم في هذه اللجنة بحيث يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ هذه الخطوة الحاسمة جدا صوب تخليص العالم من الأسلحة النووية.

السيدة إنغوتشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بخالص التعازي، بالنيابة عن حكومتي، ومن خلال وفد إندونيسيا، إلى إندونيسيا حكومة وشعبا، وأن أعرب عن عميق تعاطفنا مع الذين فقدوا أقاربهم في التفجير المروع الذي حصل في بالي أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

لقد طلبت الكلمة كي أعرض مشروع قرار بعنوان ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية'' وهو وارد في الوثيقة A/C.1/57/L.42. إننا نقدر عاليا أن استراليا قد انضمت بالفعل إلى مقدمي مشروع القرار.

منذ عام ١٩٩٤ ما فتئت حكومة اليابان تقدم سنويا مشروع قرار لإزالة الأسلحة النووية، وكان يتم اعتماده دوما بتأييد ساحق.

وبوصفنا البلد الوحيد الذي تأثر بالقنابل النووية، تدلل الجهود الدبلوماسية التي تبذلها اليابان كل عام لوضع مشروع قرار لنزع السلاح النووي على الرغبة الحقيقية لشعبها في تحقيق عالم آمن خال من الأسلحة النووية.

وتعتقد حكومة اليابان أنه ينبغي تعزيز نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ خطوات ملموسة، خطوة خطوة، للقضاء التام على الأسلحة النووية. ومشروع القرار هذا يمثل المسار الذي تتكون منه هذه الخطوات.

واسمحوا لي أن أشرح بعض النقاط البارزة الواردة في مشروع القرار: بادئ ذي بدء، يواصل مشروع القرار التأييد الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وينبغي أن تؤكد جميع الدول مجددا عزمها على تنفيذ جميع استنتاجات المؤتمر الاستعراض، بما في ذلك الخطوات العملية المتعلقة بالمادة السادسة، وذلك من خلال دعم مشروع القرار هذا. وأود أن أؤكد، على وجه الخصوص، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت بصورة قاطعة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بأن تنجز القضاء النهائي على ترساناتها النووية. ومن الضروري مواصلة التشديد على أهمية هذا التعهد.

ثانيا، يدافع مشروع القرار بشدة عن أهمية وإلحاحية الدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية حيز النفاذ. وكما أوضحت في بياني العام، فإن اليابان من أشد البلدان نشاطا في الترويج لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي الوقت نفسه، ونظرا للموقف الحالي الذي لا تشير فيه التوقعات إلى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت قريب، من المهم أيضا أن ندعو إلى استمرار الوقف الاختياري للتجارب على تفجيرات الأسلحة النووية ريثما يتحقق ذلك الهدف.

ثالثا، يدعو مشروع القرار إلى إنشاء هيئتين فرعيتين، واحدة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والأخرى لمعالجة نزع السلاح النووي، بأسرع وقت ممكن أثناء دورة عام ٢٠٠٣ لمؤتمر نزع السلاح. وتعبر هذه الدعوة عن اعتقادنا بوجوب حلحلة الجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح بحيث يبدأ العمل الموضوعي فورا.

رابعا، يدعو مشروع القرار أيضا إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وينبغي التذكير بأنه لم يكن ممكنا إدراج هذا التدبير في الاتفاق الذي حصل في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ٢٠٠٠. ومع ذلك، فقد دعونا إلى ذلك صراحة في مشروع قرارنا. ونحن نرى أن هذا التدبير سيأخذ جدول أعمال نزع السلاح النووي خطوة إلى الأمام وسيبني على الاتفاق الحاصل في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

خامسا، يذكر مشروع القرار الحاجة إلى إجراء تخفيض أكبر من الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء عملها على الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.

وأخيرا، ونظرا للأهمية البالغة لمكافحة الإرهاب يتناول مشروع القرار أيضا الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمنع الإرهاب النووي والإشعاعي.

وتعتقد الحكومة المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا أن دعما قويا له سيظهر الالتزام الشديد للمجتمع الدولي بالمضي قدما في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيد إيسنلي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، لم يكن وفدي يعتزم طلب الكلمة في هذه المرحلة. ولكن، في أعقاب الهجمة الإرهابية التي أظهرت وجهها الخسيس، هذه المرة في بالي، في وقت متأخر من يوم السبت، اضطررنا إلى أن نفعل ذلك. فبالنيابة عن وفدي، أود أن أتقدم بعزائنا إلى إندونيسيا حكومة وشعبا وبتعاطفنا وعزائنا إلى الأسر المكلومة التي فقدت أحباءها، وإلى الوفود التي فقدت بعض رعاياها، ألا وهي استراليا وسنغافورة وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإكوادور وذلك وفقا للإحصاءات الأولية. إن الهجمة الإرهابية في بالي تذكرة صارخة أخرى على أن الإرهاب ليس له مجموعة من القواعد يمكن أن يفهمها أعضاء المجتمعات المتحضرة في هذه القاعدة. والشعار الوحيد الذي يعتنقه الإرهاب هو ”كل شيء وأي شئ مقبول ما دام يبذر بذور الخوف والرعب واليأس في الشعوب وما دام يهز المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع الدولي“.

ولقد عانت تركيا معاناة شديدة من آفة الإرهاب. والطريقة الوحيدة لمكافحة هذا الخطر العالمي هي التصرف بحزم وبانسجام. ونحن في هذه اللجنة، يتعين علينا أن نفعل كل ما هو ضروري لمنع الإرهابيين من وضع أيديهم على أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها، الأسلحة النووية.

السيد ويراناتا – أتماجا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باسم حكومة إندونيسيا ووفدها أن أتوجه بالشكر عن طريقكم، سيدي الرئيس، إلى الوفود التي أعربت عن تعاطفها وتعازيها بمناسبة الحادث المأساوي الذي وقع مؤخرا في بالي. وقد أعلنت حكومة إندونيسيا بكل وضوح أنها تواصل التزامها بمحاربة الإرهاب.

ما فتئت المسائل النووية والمسائل المتصلة بها الشغل الشاغل لهذه اللجنة لعدد من السنين. وربما أدى المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح إلى جعل مهمتنا أكثر أهمية في تبديد القلق المتزايد إزاء عدم تحقيق تقدم نحو نزع السلاح النووي. ومن ثم فإن من المتوقع أن نسعى إلى توسيع مجالات الاتفاق على المسائل التي ما برحت تفوتنا لوقت طويل. وهذا ما قد ييسِّر استئناف مفاوضاتنا في جنيف.

وتشكل المسائل النووية قضية مستمرة تشمل فيما تشمل نظام عدم الانتشار، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وحظر استعمال المواد الانشطارية في صنع الأسلحة، والحصول على التكنولوجيا ذات الصلة بالأغراض السلمية، والضمانات الأمنية. وبوجه خاص، ما برح الطابع المتلازم لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي بيِّنا بذاته. ولا يمكن للصرح القائم على القضاء التام على هذه الأسلحة أن يستمر بهيكله وأساسه القابل للبقاء بدون تحقيق ذلك.

وليس التوصل إلى اتفاق أو معاهدة لتخفيض الترسانات المنتشرة، والإبقاء في الوقت نفسه على ترسانات هائلة في مخزونات احتياطية للحالات الطارئة، هو ما تفكر فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الدول الحائزة للأسلحة النووية عندما سعت إلى تجديد التزامها بالمادة السادسة من البيان المتعلق بالمبادئ والأهداف الذي أصدرته عام ١٩٩٥. وليس هذا ما كانت تفكر فيه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، عندما ضمنت في الوثيقة الختامية تعهدا قاطعا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز التخلص التام من الأسلحة النووية. أما التأكيد من جديد على العقائد الاستراتيجية وتطوير وحيازة الأسلحة النووية والتمسك بأساس منطقي دائم فيتعارض مع تلك الالتزامات. وأصبح تحقيق تقدم ملموس وموثوق به، أمرا لا بد منه، بما في ذلك إجراء تخفيضات عميقة في القدرات الهجومية من طرف وحيد وإجراء تخفيضات متبادلة، بدلا من تحقيق تقدم تدريجي.

ويتسم تجميد العدد الإجمالي للترسانات عند المستوى الراهن بأهمية مساوية. وتتمثل إحدى المسائل الحاسمة في مدى وسرعة المفاوضات التي تفضي إلى الإلغاء التام للترسانات النووية. ويمكن أن يؤدي أي التزام حقيقي إلى تهيئة الأساس اللازم لإجراء المزيد من التخفيضات الشديدة لتعزيز الجهود الرامية إلى التخلص التام من الأسلحة النووية.

وهناك مسألة تدعونا فورا إلى الشعور بالقلق وهي الخطر النووي، الذي حذر منه الأمين العام واعترف به مؤتمر قمة الألفية في إعلانه. وقد تنشأ هذه الأخطار من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك الأسلحة والمفاعلات النووية، والوقود المستنفد وغير ذلك من المواد المشعة. وبمعزل عن المخاطر التي يشكلها سوء التشغيل التقني والقرارات السياسية والعسكرية المتعمدة، فإن العواقب التي يتعذر التكهن بها والناجمة عن السرقات النووية والإرهاب لا يمكن أن تظل في عالم التكهن إلى ما لا نهاية له.

وإن ما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية التي تشكل أكثر من نصف المخزون العالمي من الرؤوس الحربية النووية، ليست مشمولة بأي اتفاق. وبالرغم من أنه تم التفكير في هذه الأسلحة في سياق الحرب الباردة، فلا يزال يُحتفظ بها في حالة التأهب القصوى التي فقدت مبرر وجودها. واستمرار الاعتماد على الأسلحة الاستراتيجية لتحقيق الأمن جعل هذه الأسلحة فائضة عن الحاجة. فقيمتها العسكرية أخذت تتناقص وقد عفا عليها الزمن في حقيقة الأمر. ولذلك، فإن نزع السلاح النووي الحقيقي ينبغي أن يبدأ بالتخلص من هذه الأسلحة المزعزعة للاستقرار، التي يعتبر مجرد وجودها مشحونا بخطر الاستعمال غير المأذون أو غير المقصود. كما يساهم إجراء تخفيضات فورية في نشر الأسلحة النووية إلى تخفيض هذه المخاطر. ويعتبر تخفيض عدد الرؤوس الحربية والتخلي عن العقائد الاستراتيجية التي تستند إلى استخدام الأسلحة النووية من السبل الأخرى التي يعضد بعضها بعضا.

ويود وفدي أن يذكر ملاحظة أبداها الأمين العام في تقريره المقدم إلى جمعية الألفية مفادها أن ”الدول الحائزة

للأسلحة النووية تستمر في التأكيد على أن وجود هذه الأسلحة في حوزتها يعزز الأمن بينما يشكل وجود هذه الأسلحة في حوزة غيرها تهديدا للسلام العالمي'' (A/45/2000، الفقرة ٢٤٩). ونود أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن الأسلحة النووية خطيرة في أيدي الجميع.

السيد هوغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في الإعراب لحكومة وشعب إندونيسيا عن أخلص تعاطفنا وتعازينا بمناسبة الاعتداء الإرهابي المريع في بالي. كما نعرب عن تعاطفنا وتعازينا للبلدان التي قضى مواطنوها نحبهم في هذا الاعتداء. ويدل هذا الاعتداء مرة أخرى على أن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

لا تزال الحكومة النرويجية على النحو الذي أكدته في بيانها العام تعتبر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الأساس للجهود الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الأركان الرئيسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال الانضمام الشامل إلى هذه المعاهدة والتعجيل ببدء نفاذها يحتلان أولوية عليا بالنسبة إلى النرويج، بالرغم من الصعوبات التي تواجه في هذه العملية. وإننا نناشد الدول الثلاث التي لم توقع على المعاهدة والدول العشر التي لم تصادق عليها والتي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة أن تفعل ذلك دون أي مزيد من الإبطاء.

ومن المهم بانتظار بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الإبقاء على الوقف الاختياري لهذه التجارب. بيد أنه ليس بإمكان هذا الوقف المفروض ذاتيا أن يحل محل الالتزامات الملزمة قانونا والتي يمثلها التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعتبر نظام التصديق على معاهدة الحظر الشامل جوهر هذه المعاهدة. ويمثل التنفيذ التام لنظام المراقبة الدولي في أقرب فرصة ممكنة، دون انتظار بدء نفاذ المعاهدة، تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة والأمن. ولا بد من استمرار الدعم المالي والدبلوماسي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون أي تراجع أو ضعف.

لذلك، يسرنا أن نقدم مشروع القرار الذي تم عرضه بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/57/L.4). ويسرنا بالمثل أن نقدم مشروع القرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/57/L.44). وتعتبر معاهدة وقف الإنتاج الخطوة المنطقية التالية في جدول أعمال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، كما تعتبر أساسية إذا أردنا النهوض بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا كي يعرض مشروعي القرارين (A/C.1/57/L.2) و (A/C.1/57/L3).

السيد داولنغ (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أو أن أعرض مشروعي قرارين بالنيابة عن مقدميهما، الذين هم أعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد – أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا. ويرد مشروعا القرارين في الوثيقتين A/C.1/57/L.2 و A/C.1/57/L.3.

وأزمع تناول مشروع القرار A/C.1/57/L.3 أولا. إن مشروع القرار المعنون ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة''، هو جهد لتعمل هذه اللجنة على إعطاء قوة دفع جديدة لنزع السلاح النووي.

لقد وفر المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة ٢٠٠٠ منتدى لصياغة مجموعة من الاتفاقات بشأن عناصر وهيكل لتحقيق

نزع السلاح النووي. والمهم أن الوثيقة الختامية تعدل بصورة أساسية السياق الذي يجب أن يُطبق فيه نزع السلاح النووي منذ ذلك الحين. وذلك السياق هو الالتزام المطلق من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية، مما يفضي إلى نزع السلاح النووي.

وفي عام ١٩٩٥، جددت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التزامها بالسعي لإجراء مفاوضات بحسن نية تتعلق بتدابير فعالة لنزع السلاح. وبحلول موعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في سنة ٢٠٠٥، سيكون قد مر عقد كامل من الزمن. وقد رسمت التعهدات التي قطعتها الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠ الخطوات العملية التي يمكن أن يتحقق من خلالها ذلك التقدم. وتوفر عملية اللجنة التحضيرية الحالية لمعاهدة عدم الانتشار إطارا تيسيريا. ويجب علينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نتخذ الخطوات العملية المتفق عليها. وكما قلنا في بياننا في المناقشة العامة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، إن عجزنا المستمر عن اتخاذ القرار يجعلنا معرضين لحادث نووي كما كنا في أي وقت من تاريخنا.

لذلك، حان الوقت لإعادة تنشيط المناقشة على نطاق أوسع بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين حتى يمكن الرد بنتائج ملموسة. وفي هذا السياق الملح، يطلب منطوق مشروع القرار إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة لمعالجة نزع السلاح النووي على وجه التحديد؛ ويود أن يرى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، مع التأكيد على وقف جميع التجارب التفجيرية؛ ويعرب عن القلق العميق بشأن استمرار احتفاظ الدول الثلاث التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بخيار الأسلحة النووية، ويدعوها إلى القيام بذلك وإلى إنفاذ النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويسعى إلى استئناف المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، مع الأخذ بالاعتبار أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛ ويسعى لمنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، ويطلب إلى مؤتمر نزع السلاح إعادة إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة هذه المسألة؛ ويناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم احتراما كاملا التزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية، وإصدار توصيات بشأن هذه المسألة إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥.

ويرحب مقدمو مشروع القرار هذا بإجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود الأخرى على أمل تحقيق أوسع تأييد ممكن له، ويزمعون على مواصلتها. وسنقدم صيغة منقحة لمشروع القرار في فترة لاحقة من الدورة، كما نود أن نراعي تطورات جديدة محددة وجديرة بالترحيب، من قبيل إعلان كوبا عزمها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، واستكمال المفاوضات بين دول آسيا الوسطى أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وكما أشرنا في الاتصالات غير الرسمية التي أجريناها، نحن على استعداد كذلك للنظر في إمكانية إجراء تعديلات في لغة النص حيثما اقتضت الضرورة توضيح القصد، بشرط أن يبقى جوهر القرار بدون تغيير.

كذلك أغتنم هذه الفرصة لأعرض، بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، مشروع القرار A/C.1/57/L.2، المعنون ''تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية''. هذا مشروع قرار واضح جدا. وكما أشرنا في المناقشة العامة، يعتقد مقدمو مشروع القرار أن وجود هذه الأسلحة هو مصدر قلق للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة، يضع الالتزام المتعهد به في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ لنا جميعا أولوية يسعى مشروع

القرار هذا للوفاء بها. ويعبر مشروع القرار عن الرأي بأن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والقضاء عليها ينبغي تضمينهما في عملية تخفيض الأسلحة ونزع السلاح النوويين كجزء لا يتجزأ منها.

ويتضمن مشروع القرار هذه الشواغل ويدعو، خاصة، إلى معالجة المسألة بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة ونزع السلاح النوويين؛ وإجراء التخفيضات بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها؛ واتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإجراء تخفيض في وضع التأهب لمنظوماتها. ومن شأن هذين التدبيرين الأخيرين كليهما أن يكونا متسقين بالكامل مع الجهود الرامية إلى تحقيق عملية لا رجعة فيها وشفافة تفضي إلى القضاء الشامل على هذه الأسلحة.

ومرة أخرى، كما ذكرنا سابقا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/57/L.3، يظل مقدمو مشروع القرار هذا منفتحين جدا لتلقي الملاحظات بشأن مشروع القرار من الوفود الأخرى، كما أنهم سيبدأون بإجراء مشاورات غير رسمية على أمل تقديم نص منقح في وقت لاحق.

ونعتقد أن في وسع مشروعي القرارين اللذين نعرضهما أن يكونا حافزا على إحراز تقدم مفيد وإجراء ملموس. ولديهما المرونة العملية الضرورية لتلبية شواغل جميع الدول ذات الذهنية المماثلة. وقد أشار وكيل الأمين العام، دانابالا في ملاحظاته الاستهلالية قبل أسبوعين إلى ضرورة نزع السلاح القائم على النتائج. إن مشروعي القرارين اللذين يقدمهما ائتلاف البرنامج الجديد يتصفان بتلك الروح، ونحن ندعو الدول ذات الذهنية المماثلة إلى دعمهما بروح من الشاغل العالمي المشترك.

السيد قادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن الأسلحة النووية هي بصورة لا تنكر أكثر أسلحة التدمير الشامل خطرا ورعبا التي صممتها البشرية على الإطلاق. وهي لا تزال تهدد بالقضاء على كل أثر للحياة على سطح كوكبنا الصغير.

ويبرر هذا التهديد تصميم المجتمع الدولي بتوافق الآراء على إعطاء القضاء على تلك الأسلحة أولوية مركزية. وانتشار تلك الأسلحة في عالم اليوم لهو علامة رئيسية على الافتقار إلى الثقة بين الدول، رغم حقيقة أن شعورا بالمصير المشترك للأفراد والشعوب لا يزال ينمو مع تسارع العولمة.

وبطبيعة الحال، ظلت تبذل جهود جديرة بالثناء وملموسة لتخفيض تلك الأسلحة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، نرحب بإبرام معاهدة موسكو في أيار/مايو الماضي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ومع ذلك، مهما كانت تلك الجهود جديرة بالثناء، إلا أنها ليست بديلا من القضاء التام على تلك الأسلحة، الذي يظل الهدف النهائي للمجتمع الدولي وأفضل ضمان ضد التهديد الناجم عن تلك الأسلحة.

وقد أتاحت لنا النتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ الأمل في إحراز تقدم باتجاه نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الذي لا رجعة فيه. إلا أنه لسوء الطالع تبع ذلك تحقيق قلة قليلة من النتائج المحددة، بل إن أعمال الدورة التحضيرية الأولى للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ عجزت عن تحقيق توافق في الآراء على المسائل الإجرائية، خاصة ضرورة تقديم الدول الأطراف تقارير منتظمة عن تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونرجو أن تتيح الدورة التحضيرية الثانية التي تعقد في العام المقبل فرصة أخرى لتناول المسائل المعلقة بمزيد من الشعور بالمسؤولية ومزيد من الشفافية والإرادة المشتركة

لتعزيز النظم المتعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية.

وبطبيعة الحال فإن تهديدات الإرهاب البيولوجي تثير قلقا بالغا. ولكننا نرى أنها ينبغي أن تشجعنا على تعزيز نظم أسلحة الدمار الشامل. ولذا فالأسلحة النووية هي أصعب جوانب المشكلة.

وتولي المملكة المغربية اهتماما كبيرا لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تؤيد تماما أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وترى أن إزالة العقبات التي لا تزال تعوق عالمية معاهدة عدم الانتشار وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أفضل طريقة للإسهام في بناء السلام وفي الأمن العالمي. وعلى هذا الأساس يعيد بلدي تأكيد تأييده التام للجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يتمثل دورها في إقامة هياكل التحقق الدولي من التجارب النووية. ونؤيد في هذا الصدد مشاريع القرارات المتعلقة بتلك القضية.

ونحن على ثقة من أن استعراض مؤتمر نزع السلاح للمسألة النووية شاغل أيضا من الشواغل الأساسية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولذا فإننا نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لم تكن موجودة، باعتبار ذلك جانبا أساسيا من جوانب عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي. وواضح أن الالتزامات التي قطعتها الدول في إطار معاهدة عدم الانتشار، وقرارات مؤتمرات استعراض المعاهدة تسهم بلا شك في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وفي إيجاد مناخ من الثقة في العلاقات الدولية. ونرى بالمثل أن عالمية نظام لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز وسائل التحقق منه يظلان عاملا هاما في تعزيز صكوك عدم انتشار الأسلحة النووية.

غير أننا نرى أن مكافحة انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا يغير التطلعات المشروعة للبلدان النامية التي تطمع في استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا لعرض مشروع القرار A/C.1/57/L.38.

السيد يوديبيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أشاطر المتكلمين السابقين، الإعراب باسم وفدي عن تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا وجميع البلدان التي كانت ضحايا الاعتداءات الإرهابية في بالي، إندونيسيا، في عطلة نهاية الأسبوع.

ويشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/57/L.38 المعنون ''الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح''، باسم البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، باكستان، بوركينا فاسو، بوروندي، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تونغا، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلاند، السويد، الصين، غانا، فترويلا، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، منغوليا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

كذلك طلب وفدا سيراليون ولاوس إدراجهما ضمن مقدمي مشروع القرار هذا.

تواصل الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح إسهامها الكبير في إذكاء المزيد من الوعي بأهمية ومزايا نزع السلاح وتحسين فهم شواغل المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح والأمن،

فضلا عن تعزيز معارف ومهارات الزملاء، بما يتيح لهم المشاركة بمزيد من الفعالية في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح على جميع المستويات.

وقد قام البرنامج بتدريب عدد من المسؤولين من الدول الأعضاء طوال السنوات الأربع والعشرين من عمره، وكثيرون منهم يشغلون الآن مناصب مسؤولة في حكوماتهم. أما أشكال المساعدة المتاحة للدول الأعضاء في إطار البرنامج فهي تعزز قدرات مسؤوليها على الانخراط في المناقشات والمفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويعيد مشروع القرار تأكيد المقرر الوارد في المرفق الرابع بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة وتقرير الأمين العام الذي اعتمدته الجمعية في قرارها ٧١/٣٣ هاء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. كما أنه يعرب عن التقدير لحكومة ألمانيا لاستضافتها المشاركين في البرنامج منذ عام ١٩٨٠، ولحكومة اليابان بمناسبة الدراسة السنوية العشرين للزملاء، التي تضمنت لقاءات في نغازاكي وهيروشيما، ولحكومة الولايات المتحدة لتنظيمها في عام ٢٠٠١ برنامج دراسة نوعية في مجال نزع السلاح وبذا أسهمت في تحقيق أهداف البرنامج الكلية.

والمشروع يعرب أيضا عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولمعهد مونتيري للدراسات الدولية، لتنظيم برامج دراسة نوعيته في ميدان نزع السلاح كل في مجالات اختصاصها، وبذا أسهمت في تحقيق أهداف البرنامج الكلية. كذلك يشيد مشروع القرار بالأمين العام لاجتهاده المستمر في تنفيذ البرامج.

ويشترك في تقديم مشروع القرار بالفعل عدد كبير من مؤيديه من كل المناطق. وكان دائما يعتمد دون تصويت في الدورات السابقة للجمعية العامة. ونحن نعرب عن تقديرنا لهذه اللجنة وللجمعية العامة لاعتمادها مشروع القرار دون تصويت في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ولذا فنحن نحث على أن يعتمد في هذه الدورة دون تصويت.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه أول مرة أعطي فيها الكلمة في هذه اللجنة فإنني أهنئكم، سيادة الرئيس، بتعيينكم. ويسرني أن أعمل بتوجيهاتكم. وكونوا مطمئنين إلى دعم وفدي. ولدينا ثقة كاملة بقدرتكم على الوصول بأعمال اللجنة هذه إلى خاتمة ناجحة.

في البداية، اسمحوا لي بأن أعرب نيابة عن حكومة هولندا، عن عميق تعازينا وتعاطفنا مع إندونيسيا وتلك البلدان التي سقط بعض مواطنيها ضحايا للعمل الإرهابي المروع الذي وقع في بالي خلال عطلة نهاية الأسبوع.

إنني لم أطلب الكلمة لأتكلم في موضوع نزع السلاح النووي، إلا أنني أود أن استرعي انتباه الممثلين إلى الآتي.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي هذا السجل، يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم على أساس طوعي بالإبلاغ عن الواردات والصادرات من سبع فئات من الأسلحة التقليدية الرئيسية، وأن تُبلغ، إن شاءت، عما في حوزتها من تلك الأسلحة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شاركت أكثر من ١٦٢ حكومة في صك الإبلاغ هذا مرة واحدة أو أكثر من مرة، بينما يقوم جميع منتجي ومصدري ومستوردي الأسلحة التقليدية الرئيسيين تقريبا

بإبلاغ السجل بشكل منتظم. وتقدر الأمانة العامة أن السجل يستقطب الآن أكثر من ٩٥ في المائة من التجارة العالمية في الفئات السبع من الأسلحة التقليدية الرئيسية التي يشملها السجل. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قدمت هولندا إلى اللجنة الأولى، وبتأييد أكثر من ١٢٠ مشاركا، مشروع قرار بشأن الشفافية في التسلح، وذلك دعما لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن السبب في طلبي الكلمة أن أُخبِر اللجنة بأنه احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء السجل، فإن الوفود كافة مدعوة إلى حضور ندوة تنظمها إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة وحكومتا اليابان وهولندا، بدعم من وفدي كندا وألمانيا. وستعقد هذه الندوة غدا، الثلاثاء الموافق ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في غرفة الاجتماعات رقم ١ من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٧/٣٠. وسيعقب الندوة حفل استقبال. وقد وزعت في هذه القاعة في الأسبوع الماضي ورقة تتضمن جميع التفاصيل.

وإنني أقدر تقديرا كبيرا حضور الممثلين هذه الندوة، وأتطلع إلى رؤيتكم غدا.

السيد سالندر (السويد) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أعرب عن تعازي السويد وتعاطفها مع إندونيسيا ومع البلدان الأخرى التي تضررت بالهجوم الذي وقع في بالي.

طلبت الكلمة لإبلاغ الوفود كافة بأن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح، إضافة إلى هولندا وسويسرا والسويد ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، تدعو الممثلين إلى حضور حلقة دراسية بشأن الإجراءات العملية لبناء الثقة، بعنوان ''هل للحكم السديد للقطاع الأمني أهمية؟'' وندعو جميع الوفود المهتمة إلى حضور هذه الحلقة الدراسية التي ستعقد يوم الأربعاء فيما بين الساعة ١٣/٤٥ والساعة ١٧/٠٠ في مركز الكنائس الكائن في الجهة المقابلة، حيث ستقدم وجبة الغذاء أيضا.

وقد وزعت خمس ورقات اليوم. وتجدونها أيضا داخل ظرف أبيض على الطاولة في مدخل القاعة. وسيناقش المتكلمون يوم الأربعاء الاعتراف المتزايد بالحكم السديد للقطاع الأمني بوصفه إجراء سياسيا وعسكريا من إجراءات بناء الثقة. ونرحب بحضور الوفود كافة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.